



إتفاقية التوأمة في مجال البحث العلمي والابتكار

پیش

جامعة جيلالي ليابس سيدی بلعباس

9



بومهان

المدرسة العليا في الهندسة الكهربائية والطاقة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



اتفاقية التوأمة في مجال البحث العلمي والابتكاريين:

"جامعة جيلالي ليابس سيدى بلعباس" والكافن مقرها ص.ب 89، سيدى بلعباس، الجزائر، من جهة و "المدرسة العليا في الهندسة الكهربائية والطاقة بوهران" والكافن مقرها ص.ب 64، CH2 أشابة حنيفي - (USTO)، بير الجير، وهران 31000، الجزائر.

الدبياجة:

تُعد الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ركيزة أساسية لتعزيز منظومة البحث والتطوير الوطني، ودعمه لتحقيق التنمية المستدامة المبنية على المعرفة.

وفي هذا الإطار، يسعى طرفان إلى توطيد تعاونهما من خلال إبرام هذه الاتفاقية توأمة في مجال البحث العلمي والابتكار لتطوير علاقات تعاون ثنائية، التي تهدف إلى خلق إطار منظم للتكامل العلمي والتقني.

تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى – الموضوع

يعلن الطرفان رغبتهما في تعزيز التعاون الأكاديمي، البحثي والابتكاري بينهما، فقد اتفقا على إبرام هذه الاتفاقية التوأمة في مجال البحث العلمي والابتكار التي تهدف إلى إرساء إطار للتعاون المثمر والمستدام في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

كل مجالات عمل محددة، في إطار هذه الاتفاقية التوأمة في مجال البحث العلمي والابتكار (ويشار إليه فيما بعد بـ "اتفاقية")، سيكون موضوع اتفاقية تطبيق (ويشار إليها بـ "اتفاقية/اتفاقيات تطبيق").

المادة الثانية – مجالات التعاون

تشمل مجالات التعاون المقترنة، ضمن هذه الاتفاقية، أعمالاً مشتركة ومنسقة، لا سيما:

- التعاون في مشاريع بحث وطنية ودولية؛
- إنشاء مدارس دكتوراه في إطار البحث والتكوين في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛
- تشارك التجهيزات العلمية والتكنولوجية؛
- الاستقبال المتبادل للباحثين والطلبة وفقاً لأنظمة المعمول بها؛
- الإشراف المشترك على مذكرات التخرج وأطروحتات الدكتوراه؛
- المشاركة في لجان مناقشة المذكرات والأطروحات؛
- تأطير الطلبة خلال مشاريع نهاية الدراسة؛
- التخطيط المشترك للتدريبات والتربيصات التطبيقية؛
- تثمين المعارف والكفاءات العلمية؛
- تنظيم مؤتمرات، ملتقيات، ندوات، أيام دراسية وزيارات مبرمجة بين الطرفين؛
- تعزيز التعاون بين المكتبات الجامعية للوصول إلى المعلومات العلمية والتكنولوجية؛



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- تشجيع التبادل والتعاون بين مختلف الفاعلين في مجال الابتكار؛
- تشارك الهيئات الداعمة للمشاريع المبتكرة للطلبة والباحثين ورواد الأعمال الشباب؛
- تطوير برامج مشتركة ترتكز على الابتكار وريادة الأعمال ونقل التكنولوجيا؛
- تشجيع التنقل لتبادل المعلومات، المعرف وأفضل الممارسات؛
- وكل نشاط آخر متعلق بالبحث العلمي والابتكار يتفق عليه الطرفان.

المادة الثالثة – اتفاقية تطبيق

يتم تطوير كل تعاون مذكور في المادة الثانية ضمن اتفاقية تطبيق بين الطرفين.
 ويجب أن تشير اتفاقيات التطبيق إلى هذه الاتفاقية كمرجع.
 يتبع في كل اتفاقية تطبيق تحديد الشروط التفصيلية لتنفيذ وتجسيد التعاون، وتشكل اتفاقيات التطبيق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، وتخضع لإجراءات الموافقة والتوفيق من قبل مديرى الطرفين أو من يمثلهما.
 تشمل هذه الشروط ما يلي:

- مسؤوليات المؤسسات المشاركة في التعاون؛
- عنوان مجال التعاون؛
- موضوع التعاون وأهدافه بوضوح؛
- مدة التعاون؛
- الإطار التنظيمي؛
- الجدول الزمني للتنفيذ؛
- الجانب المالي؛
- الوسائل البشرية أو المادية المسخرة (أسماء وألقاب الطلبة والأساتذة الباحثين المشاركين في الاتفاقية)؛
- تعين المسؤولين عن التعاون؛
- إدراج هوية جميع الأطراف المعنية بالتعاون؛
- توزيع المهام؛
- كيفية تثمين نتائج البحث؛
- آليات متابعة التعاون؛
- السرية؛
- الملكية الفكرية.

يجب أن لا تكون أحكام اتفاقية التطبيق معارضة لبنود هذه الاتفاقية

المادة الرابعة – مرئية الإنتاج العلمي

يؤكّد الطرفان على أهمية تعزيز مرئية الإنتاج العلمي، سواء من حيث عدد المنشورات العلمية أو أثرها في قواعد البيانات الدولية
 الانتقائية.
 وبهذا، يلتزم كل الباحثين من كل طرف، موضوع هذه الاتفاقية، بإضافة عنوان الانتماء للطرف الثاني، وذلك في كل منشور علمي يتم
 نشره.



المادة الخامسة - لجنة المتابعة

لكل اتفاقية تطبيق، يتم إنشاء لجنة متابعة ومرافقه للأعمال. وتُحدد تركيبة هذه اللجنة ضمن اتفاقيات التطبيق، وتحتاج لجنة المتابعة كلما رأى ذلك ضرورياً.

أما بالنسبة لجميع أشكال التعاون، في إطار هذه الاتفاقية، التي يتم إطلاقها بين الطرفين، فتشكل لجنة متابعة وتقدير لهذه الاتفاقية (التركيبة البشرية للجنة ومهامها). ويعين أعضاء هذه اللجنة من قبل مسؤولي الطرفين، وتحتاج هذه اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل.

المادة السادسة - التمويل

لا يترتب عن هذه الاتفاقية أي التزام مالي لكلا الطرفين. وتندرج الشروط المالية المرتبطة، إن وُجدت، بكل تعاون محدد ضمن كل اتفاقية تطبيق معنية.

المادة السابعة - السرية والملكية الفكرية

تُحدد الشروط المتعلقة بالملكية الفكرية، عند الاقتضاء، ضمن كل اتفاقية تطبيق معنية.

المادة الثامنة - تسوية النزاعات

في حال حدوث خلاف، يسعى الطرفان إلى تسويته ودياً. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، فإنه سيتم اللجوء إلى التقاضي أمام المحاكم والهيئات القضائية وفقاً للقوانين الوطنية المعتمدة بها.

المادة التاسعة - الإنهاء

يجوز لأي طرف إنتهاء هذه الاتفاقية. ولا يصبح الإنتهاء نافذاً إلا بعد مرور شهرين (2) من تاريخ إرسال رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام من الطرف المعني. ولا يؤثر هذا الإنتهاء على صحة اتفاقيات التطبيق التي قد تكون سارية، والتي تظل قائمة إلى غاية انتهاء مدةها، وفقاً لما تنص عليه أحكامها.

المادة العاشرة - المدة والتجديد

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ توقيع الطرف الأخير عليها. وتعتبر مدة خمس (05) سنوات. ويجوز تعديليها باتفاق مشترك بين الطرفين، وذلك من خلال التوقيع على ملحق تعديلي مسبق وكتابي. كما تجدد الاتفاقية تلقائياً بناء على اتفاق الطرفين خلال ثلاثين (30) يوماً قبل نهايتها.

تم إعداد الاتفاقية في نسختين أصليتين باللغة العربية يحتفظ كل جانب بأصل واحد.

حررت بالجزائر، في 19 أبريل 2025

مدير المدرسة العليا في الهندسة الكهربائية والطاقة بوهارن

مدير جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

